

محكمة التمييز الأردنية

الملكة الأردنية الهاشمية

بعضتها : الحقوقية

رقم القضية :

٢٠٠٩/٣٧٧٧

وزارة العدل

القاضي

الصالدر من محكمة التمييز المأذون بالجزاء والجزاء وإصدار

الحكم يليه صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الحاكم برئاسة القاضي السادس محمود الرشدان

وعضو مجلس نواب الشعب، قاسم المؤمني، ناجي الزعبي

نسيم نصراوي، محمد سعيد الشريدة، قاسم المؤمني، ناجي الزعبي

العمر : -

مدعى عام الجمارك بالإضافة لوظيفته

المدعى ضدها : -

الشركة التجارية الفلسطينية

وكيلها المحامي د. محمد أبو شنب ومهيب أبو شنب

بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٩ قدم هذا التميير للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجمارك الاستئنافية في القضية رقم (١٤٠٨/٢٠٠٨) فصل ٦/١٢/٢٠٠٩/٤٠٠٩ رد الاستئناف وتلقي القرار المستلف الصالدر عن محكمة الجمارك البدائية رقم (٢٠٠٣/٥٤٥) فصل ٣/٦/٢٠٠٨٠ القاضي بالتزام المدعى عليه بالإضافة لوظيفته برد مبلغ (١٥٦٩٠) دينار وتضمينه الرسوم والمصاريف النسبية والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام وبمبلغ (١٥٠٥٤٠٢٤) دينار أتعاب محاماة وتضمين المستلف الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٦٠٩٠) دينار و (١٥٠٩٠) دينار أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

وتتلخص أسباب التمييز بهما يلبي :-

- ١- أخطأت المحكمة مصدره المغير بعدم ردها للدعوى شكلاً لعدم الخصومة ، حيث أن الجهة التي استوقفت رسوم التسويق الزراعي عن محتويات البيانات الجمركية موضوع لائحة الدعوى هي مؤسسة التسويق الزراعي .

٦٦

- ٦- أخطأت المحكمة مصداة القرار المعمير بالاتفاقها عن أن رسوم التسويق الزراعي يتم استيفاءها مقابل خدمة تحليل وفحص المنتجات الزراعية التي تحريرها وزارة الزراعة على المنتجات الزراعية .

-٣- أخطأت المحكمة مصداة القرار المعمير بالاتفاقها عن أن المعمير ضدها لم يقدم للمحكمة مصدراً للقرار المعمير بالاتفاقها عن أن المعمير ضدها لم يروتوكول الضمام الممكدة الأردنية الهاشمية لمنظمة التجارة العالمية تشير إلى أنه من ضمن المعلومات التي استعد لها فريق العمل كأساس لبحث مجموعه من المذكرات المقدمة من المملكة الأردنية الهاشمية .

-٤- أخطأت المحكمة مصداة مصدرة القرار المعمير بالاتفاقها عن أن الفقرة (٣) من بروتوكول الضمام الممكدة الأردنية الهاشمية لمنظمة التجارة العالمية تشير الدول المشار إليها يوجد لها مثيل في المنتج الأردني .

-٥- أخطأت المحكمة مصداة مصدرة القرار المعمير بالاتفاقها عن أن الفقرة (٣) من بروتوكول الضمام الممكدة الأردنية الهاشمية لمنظمة التجارة العالمية تشير إلى أنه من ضمن المعلومات التي استعد لها فريق العمل كأساس لبحث مجموعه من المذكرات المقدمة من المملكة الأردنية الهاشمية .

لهم بهذه الأسباب يطلب المعذير قبول التمرين شكلاً ونقض القرار العسير
موضوعاً .

الله رجل

لدى التدقيق والمداولـة نجد أن وقائع هذه الدعوى تشير إلى أن
المدعية الشركـة التجارية الفلسطينـية أقامت الدعوى البدائـية الحقوقـية لدى محكمة الجـمارـك
الابـدائـية بـموجـهـةـ المـدـعـىـ عـلـيـهـ مـدـعـىـ عامـ الجـمارـكـ بـإـلـاضـافـةـ لـوـظـيفـتـهـ .

للـمـطـالـبـ يـاسـتـرـدـ رـسـومـ تـسـويـقـ زـرـاعـيـ مـقـدـارـهـ (٢٥٥٦٧) دـيـنـارـ عـلـىـ سـنـدـ منـ

القول :-

أنـهاـ استـورـدـتـ منـ دـوـلـ أـصـحـاءـ فـيـ منـظـمـةـ التـجـارـةـ العـالـمـيـةـ منـتجـاتـ زـرـاعـيـةـ

وـجـيـوـأـئـيـةـ .

وـأـنـهـ لـدـيـ التـخـلـصـ عـلـيـهـ قـامـتـ دـائـرـةـ الجـمارـكـ بـاسـتـيـاءـ هـذـاـ المـبـلـغـ كـرـسـوـمـ تـسـويـقـ
زـرـاعـيـ وـأـنـ الـبـخـانـيـ الـوـارـدـ مـعـفـاةـ بـمـوـجـبـ أـحـكـامـ اـتـقـافـيـةـ مـنـظـمـةـ التـجـارـةـ العـالـمـيـةـ .

باـشـرـتـ مـحـكـمـةـ بـدـائـيـةـ الجـمارـكـ نـظرـ الدـعـوىـ وـبـعـدـ اـسـتـكـمالـ إـجـراءـاتـ التـقـاضـيـ
أـصـدرـتـ بـتـارـيخـ ٣ـ -ـ ٦ـ -ـ ٢٠٠٨ـ حـكـمـاـ تـحـتـ الرـقـمـ (٢٠٠٣/٥٤٥)ـ فـقـضـتـ فـيـهـ بـيـازـمـ
الـمـدـعـىـ عـلـيـهـ بـرـدـ مـلـيـعـ (١٥٦٩٠)ـ دـيـنـارـاـ مـعـ تـصـمـيـهـ الرـسـومـ وـالـعـسـارـيفـ وـالـفـائـدـةـ الـفـلـوـرـيـةـ
وـمـلـيـعـ (١٢٤،٢٥٠)ـ دـيـنـارـاـ أـسـتـعـابـ مـحـامـاـ بـعـدـ إـجـراءـاتـ التـقـاصـ .

لمـ يـرـتـضـ مـدـعـىـ عـامـ الجـمارـكـ بـهـذـاـ قـرـارـ فـطـعنـ فـيـهـ اـسـتـنـادـاـ،ـ حـيـثـ أـصـدرـتـ

مـحـكـمـةـ اـسـتـنـادـ فـيـهـ قـرـارـهـ رـقـمـ (١٤٢٠٠٨)ـ بـتـارـيخـ (٦/١٠/٢٠٠٩)ـ قـضـتـ فـيـهـ بـرـدـ

الاستئناف وتأليد القرار المستأنف مع تضمين المستأنف الرسوم والمصاريف و (٦٢) دينار أتعاب محاماة عن مرحلة الاستئناف .

لم يرتكب مدعى عام الجمارك بهذا القرار فطعن فيه تغييرًا للأسباب المبسوطة في الائحة المقدمة منه والمسار إليها في مطلع هذا القرار .

وفي الرد على أسباب الطعن التغييري :-

وعن السببين الأول والثالث : - وفيهما ينبع الطاعن على القرار المطعون فيه الخطأ بعدم رد الدعوى لعدم الخصومة وبعدم ردها لعدم الاختصاص .

ورداً على هذين السببين : - نجد أن المدعية تقدمت بدعواها لدى محكمة الجمارك البدائية للمطالبة باسترداد رسوم تسويق زراعي مقدارها (٢٥٥٦٧) ديناراً .

وحيث أنه بالرجوع إلى أحكام المادة (١٩٩٨) من ذات القانون الجنائي رقم (٢٠) لسنة (١٩٩٨) نجد أنها نصت على اختصاص محكمة الجمارك البدائية بالنظر في تم بشك مخالف لاتفاقية التجارة الدولية التي ترتبط بها المملكة الأردنية الهاشمية .

كما أنه لدى الرجوع إلى المادة (٣٢٢) من ذات القانون نجد أنها تنص على أن المدعى العام الذي يعيذه الوزير من موظفي الدائرة الحكومية ممن لهم خدمة لا تقل عن خمس سنوات في الدائرة يمارسون وظيفة التربية الدولية التي ترتبط بها المملكة .

وحيث أن مدعى عام الجمارك هو الذي يمثل التربية العامة الجمركية أمام محكمة الجمارك البدائية والتي من اختصاصها النظر في الخلافات الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية .

وحيث أن موضوع هذه الدعوى ناجم عن خلاف حول تطبيق أحكام القافية التجارية دولية ترتبط بها المملكة الأردنية الهاشمية فإن الخصومة تكون منعقدة مع النية العامة الجمركية والذي يمثلها المدعي العام الجمركي وفق صراحة النصوص التي أشرنا إليها وتكون النتيجة التي توصلت إليها محكمة الجمارك الاستئنافية تتفق وصحيح القانون وعلى هذا استقر الإجتهاد القضائي منذ صدور قرار الهيئة العامة رقم (٢٠٠٦/٢٧٩١) تاريخ ٢٥/١١/٢٠٠٧ .

وعليه فإن هذين السببين لا يردا على القرار المطعون فيه مما يتبعين ردهما .

وعن السبب الثاني: وفيه ينبع الطاعن على القرار المطعون فيه الخطأ بالاتفاق عن أن شهادات المنشآت والفوائر المتضمنة وصف البيضاء المرفقة ببيانات الجمركية هي باللغة الإنجليزية، ولم تقدم ترجمة معتمدة لها .

وفي ذلك نجد أن البيانات المشار إليها قد تضمنت ما يدل على بدء المنشأ للمواد المستوردة وعلى نوعها وكذلك على مسروقات موظفي دائرة الجمارك على الوثائق المرفقة بالمعاملات ، وفقاً لما توصلت إليه محكمة الموضوع، وحيث وجدت محكمة الموضوع أن ما قدم من بيانات كان يغطي بالغالية منها ، وحيث وجدت محكمة الموضوع أن ما قدم من بيانات كان يغطي بالغالية منها ، وحيث نجد أن ما قدم باللغة العربية والمتعلقة ببيانات المقدمة يغطي بمتطلبات مرافقية المحكمة لما ورد فيها من الناحية القانونية وإن اعتماد محكمة الاستئناف لها، ليس فيه ما يخالف القانون .

الأمر الذي يكون معه هذا السبب مستوجباً للرد .

وعن السبب الرابع :- وفيه ينبع الطاعن على محكمة استئناف الجمارك خطأها بالاتفاقات عن أن المميز ضدها لم تقدم ما يثبت أن السلع المستوردة يوجد لها مثيل في المنتج الأردني .

وقد على ذلك : فإن محكمة الموضوع قد توصلت إلى أن المستوردات موضوع الدعوى هي منتجات زراعية وحيوانية وليس منتجات صناعية، وهي مواد لا تتطلب أن تقدم المدعية ما يثبت وجود منتج محلـي .

୨୮ (୩୬୬) ପରିଚ୍ୟାକାଳୀନ ଶାସନ

ପାଇଁ କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର କାହାର

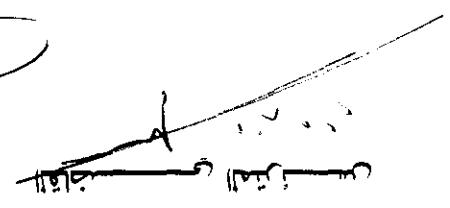
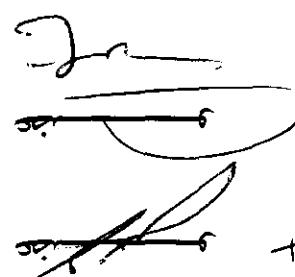
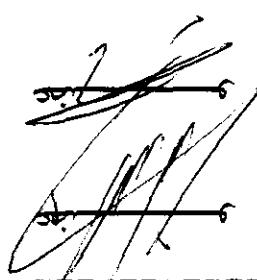
କାହାର ପାଇଁ କାହାର ଲାଗୁ ହେବାର ଜାଣିବାକୁ ପାଇଁ ଏହାର ପାଇଁ

କାନ୍ତିର ପାଦିର ମହାନାମ :-

ପ୍ରାଚୀ ମନେ କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା କିମ୍ବା

“**କେବୁ କି ମାନ୍ଦିରରେ ଯାଏନ୍ତି କିମ୍ବା କିମ୍ବା**”

૩. ૩



શ્રી માનુષિક સત્ત્વ એ હેતુ કાલી માટે જીવિત અનુભૂતિ ૧૧/૩/૨૦૧૫.

સાચા.

આ પત્ર એ કાળી માનુષિક સત્ત્વ એ હેતુ કાલી માટે જીવિત અનુભૂતિ હેતુ વિગ્રહ કરું છુટ્ટું હૈ.

જીવિત હેતુ કાલી માનુષિક સત્ત્વ એ હેતુ કાલી માટે જીવિત અનુભૂતિ હેતુ વિગ્રહ કરું હૈ.